قال عقب استقباله للمهنئين بعيد الأضحى إن الكويت في المربع الأول من عملية المفاوضات في مصفاة ڤيتنام

البصيري: التقرير النهائي للتدوير بالقطاع النفطي ستتم دراسته الأسبوع المقبل

أكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.محمد البصيري ان اللجنة المكلفة من قبل مؤسسة البترول الكويتية بالقيام بعمليات التدوير والترقيات في القطاع النفطي انتهت فعليا من المرحلة الأولى لعملية التدوير ورفعت تقريرها النهائي الذي سيعرض للدراسة خلال الأسبوع المقبل لاتخاذ القرار المناسب لعملية التدوير ومن ثم سيعقب هذا الأمر المرحلة الثانية التي ستهتم بالترقيات في الشركات.

وأوضح الوزير البصيري خلال تصريحه للصحافيين عقب استقباله للمهنئين بعيد الأضحى في المجمع النفطي أمس بحضور الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي ولفيف من القيادات النفطية التي حرصت على حضور المناسبة، ان عملية التدوير في القطاع النفطي بنيت على معايير مهنية وموضوعية لاحتياج الشركات وتبادل الخبرات فيما بينها ووضع كل ذي تخصص في مكانه المناسب.

وبين البصيري أن كل الأمور المتبعة في عملية التدوير ستكون لها آليات واضحة وشفافة لتصب في نهاية الأمر لصالح الشركات وتبادل الخبرات بين الشركات بعضها البعض، لافتا إلى ان عملية التدوير والترقيات في القطاع لا تعد الاولى من نوعها بل اعتاد القطاع على تلك الحالات من الترقيات والنقل، خصوصا انها أضحت عملية دورية وروتينية ومقبولة لدى الجميع في الشركات التابعة للمؤسسة، مبينا ان قياديي القطاع اعتادوا على التدوير ويتقبلونه بصدر رحب وذلك للفائدة الكبيرة التي تعم على القياديين في التنقل بين شركة وأخرى.

إنتاج الكويت النفطي وصل إلى 3 ملايين و67 ألف برميل يومياً أول من أمس ولم ينزل عن هذا المستوى

وحول رأى مؤسسة البترول والشركات التابعة في عمليات التدوير أكد البصيري أهمية رأي الإدارة التنفيذية في المؤسسة ورؤساء مجالس إدارات الشركات التابعة في قرارات التدوير والتنقل، مبينا ان اللجنة التي شكلت لتلك العملية تضم عددا كبيرا من الأعضاء المنتدبين ورؤساء مجالس إدارات في القطاع وكذلك لم تصل الى قرارها النهائي إلا بعد أخذ رأي الرؤساء في الشركات.

مشاريع الكويت الخارجية

وحول إمكانية إعادة نظر الكويت في بعض مشاريعها الخارجية مثل «مصفاة ڤيتنام» و«مصفاة الصين»، قال البصيري ان مشاريع الكويت في الصين وڤيتنام تعد من المشروعات التنموية الكبرى وضمن اهتمام القطاع، بيد ان البصيري عاد واكد انه لايزال هناك بعض المفاوضات مع الجانب الصيني والڤيتنامي فيما يتعلق بجعل تلك المشاريع ذات جدوى اقتصادية ومحاولة الاستفادة منها بكل الطرق.

وقال البصيري ان هناك العديد من الصعوبات التي تعترض مشروع الكويت في ڤيتنام، لاسيما ان الحكومة الڤيتنامية غير مرنة في بعض القرارات، ما ينعكس سلبا على الجدوى الاقتصادية التي ترنو الكويت إلى تحقيقها من المشروع، ولذلك فإن الكويت تعتبر في حالة مفاوضات طويلة الأجل لهذه المشاريع، مشيرا الى ان الكويت في مراحله الابتدائية للمشروع في ڤيتنام ولم تصل الى مراحل متقدمة منه.

وأشار البصيري الى ان الجدوى الاقتصادية للمشروعات النفطية متغيرة نظرا لحالة أسعار النفط ومشتقاته تعتبر في حالة تبدل نظرا لما يمر به السوق من تغير، لافتا الى انه قد يكون مشروعا ذا جدوى اقتصادية كبيرة في وقت من الأوقات ويتغير الوضع نظرا لتطور الحالة الاقتصادية العالمية وفي الدول نفسها.

وقال ان الكويت مازالت في المربع الأول من عملية المفاوضات في مشروع ڤيتنام وبالنسبة للجانب الصيني تم تحقيق تقدم كبير في المفاوضات بين الجانبين، بيد ان البصيري أشار الى انه لازالت هناك مفاوضات مع الجانب الصيني، مؤكدا في الوقت نفسه على نية الكويت لإقامة مجمع للبتروكيماويات بجانب المصفاة إلا ان الجانب الصيني يرفض هذا الأمر ويعتبر المجمع من المراحل الثانوية للمشروع، موضحا ان الكويت تصر على تنفيذ جميع جوانب المشروع لتحقيق الجدوى الاقتصادية المبتغاة.

وعن المشاكل التي تواجه مصفاة روتردام والخسائر المتلاحقة التي تمنى بها سنويا قال البصيري ان هناك عددا من الأفكار لتطوير وتحديث المصفاة وتعظيم الاستفادة منها في الفترة المقبلة، لاسيما انها تقع في أهم موانئ أوروبا، مشيرا الى ان الكويت تفكر جديا في عملية التطوير لإطفاء الخسائر الحالية وتحويل المشروع من الخسائر الى الربحية.

وذكر ان هناك عددا من الأفكار طرحت من قطاعات التخطيط والتدقيق والرقابة والتسويق العالمي بخصوص تحديث مصفاة روتردام، مؤكدا علي ان تلك الأفكار والدراسات ستحول المشروع الى الأرباح متى تم تنفيذه فعليا على ارض الواقع.

د.محمد البصيري وفاروق الزنكي والشيخ طلال الخالد وعلي الهاجري في استقبال المهنئين بعيد الأضحى (محمد ماهر)

مشروعا المصفاة والوقود

وحول مشروع المصفاة الجديدة والوقود البيئي قال البصيري ان المشروعين في طريقهما الطبيعي للتنفيذ، لاسيما ان المشروعين سيخضعان الى الرقابة المسبقة من ديوان المحاسبة، وذلك بعد قرار المجلس الأعلى للبترول بهذا الشأن، مشيرا الى ان الرقابة المسبقة هي المرة الأولى التي تخضع فيها مشاريع في القطاع النفطي للرقابة المسبقة، مؤكدا ان تلك الخطوة جاءت بتوجيه من سمو رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للبترول الشيخ ناصر المحمد، وذلك حرصا منه على الشفافية المطلقة في المشروعين وأهميتهما وإغلاق جميع الأبواب التي تتسبب في الغلط حولهما، وجعل الأمور كلها تحت تصرف ديوان المحاسبة.

وحول وصف البعض لمصافي الكويت بالمتقادمة. قال البصيري ان مصافي الكويت تحتاج الى تحديث وتطوير شامل وزيادة الطاقة التكريرية، مبينا ان خير رد على هذا الوصف هو إقدام الكويت على تنفيذ «المصفاة الجديدة» ومشروع الوقود البيئي، واصفا المشروعين بالمشاريع التنموية الكبرى التي ستخدم قطاع التكرير في الكويت على المدى البعيد، بالإضافة الى المردود البيئي المنتظر من تلك المشاريع.

اجتماع «أوبيك» المقبل

من جهة أخرى، توقع البصيري ان يناقش الاجتماع المقبل لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» في شهر ديسمبر المقبل في ڤيينا زيادة الإنتاج، معربا عن اعتقاده ان السوق في حاجة إلى زيادة الإمدادات حتى وإن بدأ الإنتاج الليبي في العودة إلى السوق، ولكن هذه العودة بطيئة إلى حد ما، والسوق مازال في حاجة إلى مليون أو مليون ونصف المليون برميل يوميا تقريبا إلى نهاية هذا العام، ومادامت هناك حاجة إلى هذه الكميات فعلى الدول الأعضاء القادرة على التعويض مثل الكويت أن تزيد إنتاجها، وقد ساهمت الكويت فعليا في تعويض هذا النقص في الأشهر السابقة.

وأشار البصيري إلى أن إنتاج الكويت وصل أول من أمس إلى 3 ملايين و67 ألف برميل يوميا تأكيدا لما أعلن من قبل أن الطاقة الإنتاجية للكويت تتعدى 3 ملايين برميل يوميا وهذا ضمن إستراتيجية المؤسسة للوصول بالإنتاج إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020.

● أحمد مغربي

عموميتها انتخبت مجلس إدارتها الجديد للفترة المقبلة

«المتحدة الدولية القابضة» تتخارج من استثمارات في العراق للدخول في أسواق جديدة بالمنطقة

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المتحدة الدولية القابضة عبدالمحسن حيات ان الغالبية العظمى من استثمارات الشركة في بنوك كائنة في السوق العراقي، مشيرا إلى أن إستراتيجية الشركة تهدف إلى التخارج من استثماراتها في العراق والدخول في أسواق أخرى في المنطقة أو السوق الكويتي خلال الفترة المقبلة.

وأضاف حيات خلال عمومية الشركة العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 58,111٪ ان الشركة ستتخارج من بنك كائن في العراق تمتلك فيه حصة مؤثرة وذلك بسبب اشتراطات البنك المركزي العراقي الذي حدد 250 مليار دينار عراقي (ما يعادل 210 ملايين دولار) كحد أدنى لرأس المال لأي بنك قائم هناك، حيث منح فترة سماح لشهر يونيو 2013، لافتا إلى ان رأسمال البنك الذي تساهم فيه الشركة حاليا هو 50 مليار دينار عراقي، الأمر الذي حسم موضوع التخارج من البنك.

وجاء في تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2011 ان إجمالي الموجودات في المركز المالي لـ «المتحدة الدولية» بلغ 28,8 مليون دينار مقارنة بـ 30,2 مليون دينار للفترة المقارنة من 2010 وان مجمل خسارة إيرادات الشركة بلغ 624,1 ألف دينار مقارنة بخسائر قدرها 1,7 مليون دينار للفترة المقارنة من 2010 وان إجمالي المصاريف الادارية والعمومية وتكلفة الموظفين للشركة بلغ 293,1 ألف دينار مقارنة بـ 1,09 مليون دينار للفترة المقارنة من 2010 وبلغ إجمالي المصاريف التمويلية 1,2 مليون دينار مقارنة بـ 779,5 ألف دينار للفترة المقارنة من 2010 وبلغت خسائر الشركة 2,4 مليون دينار مقارنة بخسائر قدرها 3,6 ملايين دينار للفترة المقارنة من 2010.

وجاء في التقرير ان الشركة تحاول إطفاء خسائرها عن طريق البحث عن مشاريع جديدة وتنمية المشاريع الحالية.

وانتخبت عمومية الشركة مجلس إدارتها الجديد خلال الفترة المقبلة، حيث يتكون من: شركة الاستثمارات الصناعية وشركة الفوزان للتجارة العامة والمقاولات وسعد محمد الشعيب ومحمود حاجية وعبدالمحسن حيات. وتحفظ مساهمون يمتلكون نسبة تقارب 13٪ على بندي تقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية وإعادة تعيين مراقب حسابات للشركة.

● غاطف رمضان

عبدالمحسن حيات مترئسا عمومية «المتحدة الدولية القابضة» (كرم ذياب)

تأجيل نظر دعوى مفوضي أسواق المال لجلسة 4 ديسمبر

قررت الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية امس برئاسة المستشار حمود المطوع تأجيل نظر الدعوى المرفوعة من المحامي عبدالله الكندري التي طالب فيها بإلغاء قرار تعيين مفوضي هيئة سوق المال السابقين صالح اليوسف ود.يوسف العلي ود.نايف الحجرف لجلسة الرابع من شهر ديسمبر المقبل لتبادل المذكرات مع الحكومة بعد أن قرر الكندري ترك الدعوى بعد أن انتفى الغرض من رفعها بالشطب. وقال الكندري في تصريح صحافي: «تركنا الدعوى التي رفعناها لإلغاء قرار تعيين المفوضين الثلاثة السابقين بعد صدور مرسوم رقم 407ـ2011 من مجلس الوزراء بإنهاء عضويتهم. وعلى عكس ما توقعه الكثيرون من إصدار حكم بالشق المستعجل في الدعوى الأخرى المرفوعة من المفوضين الثلاثة بوقف تنفيذ مرسوم اعفائهم من مناصبهم بشكل مستعجل».

أوباما: مازال الكثير أمام أوروبا لتحقيق الاستقرار المالي

هونولولو ـ وكالات: رحب الرئيس الأميركي باراك أوباما امس الاول بالتغيرات السياسية التي شهدتها كل من إيطاليا واليونان، ووصفها بأنها «تطورات إيجابية»، قائلا إن هذه الخطوات ربما تساعد على تعزيز الثقة في الأسواق. وقال أوباما في حديثه عن اجتماعاته مع القادة الأوروبيين خلال قمة العشرين التي عقدت مؤخرا في فرنسا: «سعدت برؤية القادة الأوروبيين يبحثون بجدية الحاجة إلى عدم الاكتفاء بحل الأزمة اليونانية، بل حل أزمة منطقة اليورو بأكملها». وأضاف أوباما أمام عدد من كبار رجال الأعمال على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي: «كانت هناك بعض التطورات الإيجابية في الأسبوع الماضي، حكومة محتملة جديدة في إيطاليا وحكومة جديدة في اليونان، وكلتاهما ملتزمتان بتبني نوع الإصلاح الهيكلي الداخلي الذي يمكن أن يمنح الأسواق المزيد من الثقة». وأوضح أنه «لا يزال هناك بعض العمل الذي ينبغي القيام به على صعيد المنطقة الأوروبية كلها، لطمأنة الأسواق بشدة بأن دولا مثل إيطاليا ستستطيع سداد ديونها»، مضيفا أن أوروبا يجب أن «تقف وراء دولها الأعضاء في منطقة اليورو».

باراك أوباما

«بوينغ» و«الإماراتية» تعلنان عن طلبية تاريخية لشراء 50 طائرة بـ 18 مليار دولار

أعلنت شركتا بوينغ وطيران الإمارات عن تقدم الاخيرة بطلبية لشراء 50 طائرة من طراز بوينغ 300ـ777 إي آر (طويلة المدى)، بالإضافة إلى خيار لشراء 20 طائرة إضافية من هذا النوع ذي الممرين.

وتعتبر هذه الطلبية التي تبلغ قيمتها 18 مليار دولار الأضخم من نوعها من حيث القيمة في تاريخ صفقات الطائرات التجارية التي تتلقاها شركة بوينغ. كما أنها تجعل من العام 2011 الأكثر مبيعا على الإطلاق بالنسبة لبرنامج طائرات 777 في عام واحد، متجاوزا بذلك الرقم القياسي السابق البالغ 154 طلبية في عام 2005.

فلدى إضافة طلبية طيران الإمارات الأخيرة، يصل العدد الإجمالي لطلبيات طائرات 777 خلال العام 2011 إلى 182 طائرة، كما تبلغ قيمة خيار شراء 20 طائرة إضافية 8 مليارات دولار.

منطقة التبادل الحر في المحيط الهادئ مؤشر على فشل منظمة التجارة العالمية

هونولولو ـ أ.ف.پ: يشير اطلاق مشروع منطقة للتبادل الحر بين عشر دول تطل على المحيط الهادئ الى فشل منظمة التجارة العالمية التي تحاول منذ عشر سنوات التوصل الى اتفاق عالمي لتحرير المبادلات.

وقد أطلقت «الشراكة عبر المحيط الهادئ» رسميا السبت الماضي على هامش القمة السنوية لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادئ (ابيك) المقامة في هاواي.

واذا تحقق هذا المشروع، فسيجمع اثنين من اكبر ثلاثة اقتصادات في العالم هما الولايات المتحدة واليابان ويمثل ثلث التجارة العالمية.

وعبّر الرئيس الاميركي باراك اوباما الذي اعلن الاتفاق على «الخطوط العريضة للمشروع» عن أمله في ان تسفر المفاوضات عن نتيجة العام المقبل.

وقال الرئيس التشيلي سيباستيان بينيرا بحماس «ستكون اكبر منطقة للتبادل الحر في العالم».

وأضاف «سيكون نبأ سارا للعالم بينما أصيبت دورة الدوحة بالشلل».

ويأتي التوصل الى الاتفاق بعد عشر سنوات تماما من دورة الدوحة بين اعضاء منظمة التجارة العالمية.

فقد تبنت الدول الاعضاء في المنظمة في 14 نوفمبر 2001 في العاصمة القطرية «برنامج الدوحة» الذي يهدف الى ازالة الظلم في التجارة الدولية.

وفي أجواء التضامن العالمي التي سادت بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001، توقع اعضاء المنظمة التوصل خلال ثلاث سنوات الى اتفاق عام لخفض دعم الصادرات الزراعية للدول الغنية وخفض الرسوم الجمركية في كل مكان في العالم.

لكن بعد عشر سنوات، قال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي في ابريل ان «دورة الدوحة تبدو وكأنها لا تريد أن تتقدم».

ويبدو مشروع الشراكة بين دول المحيط الهادئ وسيلة لتحرير المبادلات بين عدد قليل من الدول في مواجهة ثقل المفاوضات في منظمة التجارة التي تضم حاليا 153 بلدا.

وقال غاري هوفبوير الخبير في التجارة العالمية في المعهد الدولي للاقتصاد في واشنطن ان «برنامج الدوحة لا يؤدي الى شيء»، مشيرا الى ان شراكة المحيط الهادئ «وسيلة للذهاب أبعد من الدوحة بمواضيع مثل الاستثمار والمعايير البيئية وتأشيرات رجال الأعمال والخدمات».

وكانت مفاوضات الشركة عبر المحيط الهادئ بدأت في 2005 بين اربع دول ملت من بطء منظمة التجارة العالمية، هي استراليا ونيوزيلندا وبروناي وتشيلي.

واتخذ المشروع بعدا مختلفا عندما قررت الولايات المتحدة في 2008 المشاركة في المفاوضات التي أصبحت تضم عشر دول بعد مشاركة اليابان وماليزيا والبيرو وسنغافورة وڤيتنام.

الخطوط العريضة لاتفاق التبادل الحر عبر المحيط الهادئ

هونولولو ـ أ.ف.پ: أعلن الرئيس الأميركي باراك اوباما في هاواي «الخطوط العريضة» لاتفاق يفترض أن يؤدي الى انشاء «شراكة عبر المحيط الهادئ» ستكون أوسع منطقة للتبادل الحر في العالم.

فيما يلي النقاط الرئيسية في هذا الاتفاق كما ورد في بيان لمكتب الممثل الاميركي للتجارة.

● **الدول المشاركة**

تفاوضت استراليا وبروناي وتشيلي والولايات المتحدة وماليزيا ونيوزيلندا والبيرو وسنغافورة وڤيتنام على الخطوط العريضة للاتفاق الذي يجري اعداده واعلنت اليابان الجمعة انضمامها الى المفاوضات.

● **البرنامج الزمني**

قال اوباما ان الهدف هو التوصل في 2012 الى «نص قانوني لاتفاق كامل».

سيعقد أول اجتماع للمفاوضين مطلع ديسمبر.

● **البعد العالمي**

بنحو 500 مليون مستهلك، ستمثل الدول العشر الأعضاء في هذه الشراكة 35٪ من اجمالي الناتج الداخلي العالمي.

وهي اكبر من الاتحاد الأوروبي الذي يعد اليوم اكبر منطقة للتبادل الحر ويشكل 26٪ من اجمالي الناتج الداخلي.

● **فتح الأسواق**

تهدف المفاوضات الى الغاء الرسوم الجمركية وغيرها من العقبات التي تعترض المبادلات (منتجات صناعية والزراعة والنسيج)، والاستثمارات في الدول الأعضاء.

● ملاءمة القوانين

تنوي الدول الأعضاء العمل على التقريب بين تشريعاتها التجارية من اجل تسهيل اعمال الشركات.

● **التقنيات الجديدة**

سيشجع الاتفاق تجارة المنتجات المتطورة وخصوصا في القطاع الرقمي والمعدات الملائمة للطبيعة مثل مصادر الطاقة البديلة.

● **مساعدات التنمية**

يفترض ان يساعد الاتفاق المقبل الدول النامية على تعزيز قدراتها التجارية.

● **البيئة**

يتضمن الاتفاق بنودا تنص على تعزيز حماية البيئة في الدول الأعضاء وخصوصا في مجال صيد السمك والتنوع الحيوي والتغير المناخي.

● **العقود العامة**

يفترض ان يضمن الاتفاق شفافية العقود الحكومية التي تبرمها الدول الأعضاء وعدم وجود اي طابع تمييزي فيها.

● **حق العمل**

يفترض ان يقضي الاتفاق بالتزام الدول الأعضاء باحترام معايير حماية العمل.

افتتاح مؤتمر الكويت للتدقيق الداخلي

افتتح عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورئيس لجنة التدريب احمد الفارس مؤتمر الكويت للتدقيق الداخلي أمس والذي نظمته شركة سباشيال لتنظيم المؤتمرات والمعارض، وأقيم برعاية كل من جمعية «المحاسبين» وشركة برايس ووتر هاوس كوبرز.

وخلال كلمته الافتتاحية في المؤتمر رحب الفارس بالحضور، وأعرب عن أمله في ان يتوصل المؤتمر من خلال ورش العمل الى توصيات يأخذها المسؤولون بعين الاعتبار.

وقال انه انطلاقا من إيمان الجمعية بضرورة الاستمرار والمشاركة في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للقطاعات الحيوية في الدولة بما تتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، تأتي أهمية هذا المؤتمر.

وأكد ضرورة تبني عدد من الجهات الرقابية كبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال تفعيل مفهوم التدقيق الداخلي وحوكمة المؤسسات، الأمر الذي يشكل مسؤولية إضافية على «الجمعية» للتأكيد المهني والتطبيق الأمثل لهذه الأدوات الرقابية والمرتبطة بمهنة المحاسبة ومراقبة الحسابات.

ولفت الى ان التدقيق الداخلي يعتبر من الأنشطة الاستشارية المستقلة والحيادية الذي يهدف إلى تطوير أعمال المؤسسة والمساعدة في تحقيق الأهداف المرجوة منها من خلال منهجية واضحة لتطوير وتقييم عملية إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وحوكمة المؤسسات.

وبين ان التدقيق الداخلي يقدم العديد من الخدمات كحوكمة المؤسسات وإدارة المخاطر والتي من شأنها تطوير وتقييم كيفية وضع الأهداف والاستراتيجيات العامة ومتابعتها وتقييم المخاطر المحيطة بها وربطها كذلك مع أعمال وأنشطة المؤسسة بواسطة أحدث الوسائل التي توصلت إليها تكنولوجيا المعلومات.

وأكد الدور الفعال لأدوات الرقابة الداخلية في تقييم وتطوير مدى إمكانية الاعتماد على البيانات المتعلقة بالأنشطة المختلفة وقياس مدى فاعليتها وإجراءات الحفاظ على أصول وممتلكات المؤسسة.

من جانبه، قال الشريك الإداري في شركة «كي بي ام جي» د.رشيد القناعي ان المؤتمر سيساعد على معالجة المشاكل التي تواجهها الشركات حاليا، والتي قد تؤدي الى عواقب قانونية وإدارية وخيمة.

د.رشيد القناعي

أحمد الفارس

مدڤيديف: اليورو ضروري لعمل النظام النقدي

الولايات المتحدة ـ أ.ف.پ: اشاد الرئيس الروسي ديمتري مدڤيديف السبت الماضي بالعملة الاوروبية الواحدة وبجهود انقاذ اليورو مؤكدا انه ضروري لعمل النظام النقدي العالمي.

وقال مدڤيديف امام عدد كبير من رؤساء الشركات على هامش منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادئ ان الروس «من اكبر مؤيدي اليورو».

واوضح ان حوالى نصف احتياطي القطع الذي تملكه روسيا من اليورو.

واضاف الرئيس الروسي «لو ان اليورو لم يطرح كعملة احتياط عالمي في 2008 و2009 لكان بقاؤنا وبقاء الدولار اصعب بكثير».

وتابع ان «وجود اليورو كعملة احتياط دولي يساعد على عمل مجمل النظام المالي».

من جهة اخرى، رأى مدڤيديف ان قادة دول منطقة اليورو اختاروا «الطريق الصحيح» في عملهم لمكافحة ازمة الدين التي وصفها «بالصعبة جدا».